جاز عندنا خلافا للشافعي ولو بسط كمه او زيله على جبهته فسجد لا يجوز
وفي رواية يجوز ولو وضع كفيه او بسط خرقته على حر
طاهر لحر او للبرد او للتراب وسجد جاز والكلام في الكراهة
وان سجد على الثلج ان لم يلبد وكان يغيب وجهه لا يجد حجمه
لم يجز وان لبد جاز وعلى هذا اذا سجد على الحشيش
فسجد عليه ان وجد حجمه جاز والا فلا وكذا اذا سجد على التبن
او الخلوخ ان لم يستر جبهته لا يجوز ولو سجد على الاذخر
او القصب او الحشيش او الذرة لا يجوز ولو سجد على الحنطة او
الشعير يجوز اما الارز والخلوخ ان كان اذا كان في الجوالق جاز
وسئل عن نصير عن يضع جبهته على جر صغير فقال ان وضع اكثر
الجبهة على الارض يجوز وهو المختار **والسادسة** القعدة
الاخيرة وقدر الفرض مقدار قراءة التشهد وبظهر فرضيتها في
المسائل الاولى رجل صلى الظهر خمسا ولم يقعد على رأس الرابعة
بطلت فريضته وتحولت صلوته نفلا ويضم اليها ركعة اخرى
والثانية المسافر اذا اقتدى بالمقيم في فائتة لا يصح لان القعدة الاولى

فرض

فرض في حق المسافر فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل
الخ كر بعد تمام الصلوة بسجدة التلاوة فعاد اليها
ارتفعت القعدة هذا اذا كان قبل السلام واما اذا كان
بعد السلام فلا يعقد من السجدة التلاوة فلا يرفع
القعدة حتى انه لو لم يقعد بعد ما سجد التلاوة قدر التشهد
فسدت صلوته **والرابعة** اذا قام في القعدة الاخيرة
كلما فتح استتبه عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد
فسدت صلوته لان الافعال في الصلوة حالة النوم لا تحسب
كما اذا قرأ نائما او ركع نائما او سجد ناعسا وهذه المسئلة
يكثر وقوعها على الناس لا سيما في التراويح **والسابعة**
الزوج من الصلوة بفعل المصلي فرض عند ابي حنيفة رحمه الله
خلافا لهما حتى ان المصلي اذا احدث عمدا بعد ما قعد قدر
التشهد او يتكلم او عمل عملا ناسيا في الصلوة تمت صلوته
بالاتفاق واذا سبقه الحدث في هذه الحالة فكذلك عندهما
وقال ابي حنيفة رحمه الله يتوضأ ويخرج من الصلوة ويبني على المسائل